### مدعوماً بالزيادة في إنتاج النفط وتصديره

# «بيتك للأبحاث»: فائض قياسي في ميزانية الكويت وصل إلى 16.1 مليار دينار

- الكويت مستمرة في تحقيق فائض خلال السنوات المقبلة

كشف تقرير صادر عن شركة «بيتك للابحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان الكويت في طريقها لتحقيق فائض قياسي في الميزانية في 9 اشهر بمبلغ 16.1 مليار دينار مدعوما بالزيادة في انتاج النفط وتصديره، وان التوقعات تشير الى استمرار الكويت في تحقيق فائض خلال السنوات المقبلة طالما بقيت اسعار النفط عند مستوياتها واشار التقرير الى انخفاض ملحوظ في المصروفات والانفاق الحكومي، لكنه توقع ان يزداد الانفاق الحكومي بشكل واضح خلال الفترة المقبلة كما هو المعتاد في نهاية السنة المالية

ورأى التقرير أن الكويت ستواصل سياساتها المالية التوسعية على المدى المتوسط، وسيظل الإنفاق الرأسمالي متواضعا،ولكن النفقات الجارية ستزداد بصورة مضطردة نظرا لزيادة فاتورة الأجور الحكومية، وخلص إلى انه طالما بقيت أسعار النفط مرتفعة، فإن هذه الارتفاعات في النفقات الجارية لا تشكل تهديدا على الموقف المالي للكويت...

ومضى التقرير: حققت الكويت فائضا قدره 16.1 مليار دينار خلال التسعة أشهر الأولى من السنة المالية الحالية 2012–2013 «من ابريل 2012 إلى ديسمبر 2012» متجاوزة بذلك الفائض المسجل خلال نفس الفترة من العام المالي السابق 2011–2012 وهو 13.2 مليار دينار وفقا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي، وتعزى الزيادة في فائض الميزانية إلى ارتفاع إيرادات النفط تزامنا مع انخفاض الإنفاق.

بلغ إجمالي الإيرادات 24.3 مليار دينار كما في نهاية ديسمبر 2012، وهو ما يتجاوز بكثير المبلغ المتوقع للميزانية وهو 10.3 مليارات دينار للتسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2012/2013. وارتفعت عائدات النفط بنسبة 13 في المئة لتصل إلى 22.9 مليار دينار لفترة التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2012/2013 على الرغم من أن متوسط اسعار النفط تراجعت بمعدل 0.9 في المئة خلال نفس الفترة. ويرجع ارتفاع عائدات النفط بصورة أساسية إلى قوة انتاج النفط والتي زادت بنسبة 9.3 في المئة على اساس سنوي وحجم الصادرات والذي ارتفع بنحو 12.7 في المئة على اساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2012/2013. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بشدة لتصل إلى 26 في المئة على أساس سنوي متجاوزة المبلغ المرصود لها في الميزانية لهذه الفترة بمبلغ 523 مليون دينار، نظرا لارتفاع مختلف الإيرادات والرسوم.

وتقلل الكويت عادة من اسعار النفط في الميزانية محددة إياها عند 65 دولارا فقط للبرميل خلال خطة ميزانية السنة المالية 2012/2013، مما ينتج عنه توقع الإيرادات اقل من الأرقام الحقيقية. وقد تراوحت اسعار النفط «خام التصدير الكويتي» عند متوسط 107.25 دولارات للبرميل منذ ابريل 2012 حتى 20 مارس 2013، أما بالنسبة للثلاثة اشهر المتبقية «يناير 2013 إلى مارس 2013» من السنة المالية 2012/2013، فتشير توقعاتنا إلى أن إيرادات النفط ستسجل 8.1 مليارات دينار منخفضة من مبلغ الـ 8.8 مليارات دينار المسجل خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة 2012/2011 نظرا لانخفاض متوسط اسعار النفط بمقدار 7 في المئة خلال هذه الفترة مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية السابقة

وفي نفس الوقت، انخفض إجمالي المصروفات بصورة ضئيلة عن المبلغ المتوقع للفترة في الميزانية ليصل إلى 8.2 مليارات دينار فقط، وانخفض أيضا الانفاق الحكومي بصورة ضئيلة عن نفس الفترة من السنة المالية 2012/2011 بنسبة 1.2 في المئة عندما وصل إلى 8.3 مليارات دينار. واستمر تأثر النفقات الجارية بالإنفاق على الأجور والرواتب والبضائع والخدمات مما جعلها ترتفع بنسبة 16.6 في المئة على أساس سنوي و 7.8 في المئة لنفس الفترة، وبالرغم من ذلك، سجل الإنفاق الرأسمالي مبلغ 0.7 مليار دينار خلال التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2013/2012 اي اقل بنسبة 18.6 في المئة مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية السابقة.

وبوضع في الاعتبار أن الفترة التي لم تظهر أرقامها من السنة المالية 2013/2012 هي ثلاثة اشهر فقط، وأن الذي تم انفاقه من الميزانية المرصودة هو نسبة 40 في المئة فقط، فمن المتوقع أن يتعافى الانفاق الحكومي بقوة حتى نهاية السنة المالية كما هو الحال خلال السنوات السابقة. وإننا نتوقع أن يسجل الإنفاق الحكومي مبلغ أعلى بكثير من الـ 8.3 مليارات دينار خلال الثلاثة أشهر المتبقية «يناير 2013 – مارس 2013» من السنة المالية 2013/2012، والذي لا يزال اقل من المبلغ المسجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية بنسبة 4.6 في المئة على اساس سنوي.

ومضى التقرير: إننا نتوقع أن تسجل الكويت رقما قياسيا آخر في فائض الميزانية للسنة المالية 2013/2012 والتي نتوقع أن يكون بمبلغ 15.9 مليار دينار «بزيادة 20 في المئة عن السنة المالية 2012/2011»، بدعم من ارتفاع مستوى الإيرادات كنتيجة لارتفاع أسعار النفط وكذلك نظرا لانخفاض حجم الإنفاق عما هو متوقع. ونتوقع أن تزداد الإيرادات بنسبة 7.2 في المئة على اساس سنوي لتصل إلى 32.4 مليار دينار وهو مبلغ يتجاوز مبلغ التوقعات الحكومية المرصود لها 13.9 مليار دينار نظرا لارتفاع أسعار النفط لأعلى مما هو متوقع في الوقت الذي تنخفض فيه النفقات خلال السنة المالية 2013/2012 بمقدار 2.9 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 16.5 مليار دينار وسط تأخر في الانفاق على وتنفيذ المشروعات الرأسمالي.

ونتتوقع أن تواصل الكويت سياساتها المالية التوسعية على المدى المتوسط. وسوف يظل الإنفاق الرأسمالي متواضعا، ولكن النفقات الجارية سوف تزداد بصورة مضطردة نظرا لزيادة فاتورة الأجور الحكومية، وذلك على افتراض تحقيق نجاح محدود في استبدال العمالة الوافدة بمواطنين في القطاع الخاص. ويمكننا القول انه طالما بقيت أسعار النفط مرتفعة، فإن هذه الارتفاعات في النفقات الجارية لا تشكل تهديدا على الموقف المالي للكويت.

وسيواصل النفط استحواذه على الجزء الأكبر من إيرادات الميزانية، نظرا لعدم توقع وجود أي مصدر جديد للإيرادات أو ضرائب مبيعات على المدى القريب. ومن المتوقع أن تزداد الاستثمارات الأجنبية للهيئة العامة للاستثمار بصورة مضطردة. ويتوقع أن يكون لعوامل مثل انخفاض معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وحالة عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى تأثيرات أزمة منطقة اليورو تأثيرا سلبيا على العائدات خلال السنوات المقبلة. وتتوقع أن تسجل الميزانية فائضا بمبلغ 26.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2013/2012 مقارنة بنسبة 30.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2012/2011.

ومن المتوقع أن تحقق الكويت فائضا في الميزانية يقدر بمبلغ 15.9 مليار دينار للسنة المالية 2013/2012، والذي سيكون الفائض الأعلى في تاريخ الكويت حتى الآن، وبالتالي، فإننا نتوقع أن يدفع ذلك الإنفاق الخاص إلى الارتفاع خلال عامي 2013 و2014. ونظرا الآن التوقعات تشير إلى ارتفاع الإنفاق الجاري تماشيا مع ارتفاع الإيرادات، فينتظر أن تستمر الأجور والمرتبات الحكومية في النمو بقوة على المدى القريب.

يتوقع أن تواصل الكويت سياساتها المالية التوسعية على المدى القريب، وسوف يزداد حجم المصروفات الجارية في ظل زيادة فاتورة الأجور الحكومية. ولا تشكل الزيادة الحالية في حجم الإنفاق تهديدا للمركز المالي الكويتي طالما حافظت أسعار النفط على معدلاتها المرتفعة. وإننا نتوقع استمرار الكويت في تسجيل فائض كبير في الميزانية خلال السنوات المقبلة مدعومة بقوة القطاع النفطي. ونتوقع أن يصل فائض الميزانية إلى مبلغ 15.9 مليار دينار أو 26.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2013/2012. وسيواصل النفط استحواذه على الجزء الأكبر من إيرادات الميزانية، نظرا لعدم توقع وجود أي مصدر جديد للإيرادات أو ضرائب مبيعات على المدى القريب. ومن المتوقع أن تزداد الاستثمارات الأجنبية للهيئة العامة للاستثمار بصورة مضطردة. ويتوقع أن يكون لعوامل مثل انخفاض معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وحالة عدم اليقين

- النفقات الجارية ستزداد بصورة مضطردة

## «المستقبل» تناقش التوزيعات السنوية فى 17 إبريل

شعار المستقبل

اعلنت شركة المستقبل العالمية للاتصالات «المستقبل» امس بان الجمعية العمومية العادية سوف تنعقد يوم الاربعاء الموافق 17-4-2013 في تمام الساعة 11 صباحا في وزارة التجارة والصناعة حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2012 بتوزيع ارباح عن السنة المالية 12.5 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «12.5 فلسا كويتيا لكل سهم». وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

كما سيتم مناقشة بنود اخرى على جدول الاعمال. علما بان هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

## «بورتلاند» تناقش توزيع 80 في المئة نقداً عن العام الماضي

اعلنت شركة اسمنت بورتلاند كويت «بورتلاند» بان الجمعية العمومية العادية سوف تنعقد يوم الاحد الموافق 14-4-2013 في تمام الساعة 12 ظهرا في وزارة التجارة والصناعة حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2012 بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 80 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «80 فلسا كويتيا لكل سهم». وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

كما ستقوم العمومية بانتخاب اعضاء مجلس الادارة للثلاث سنوات القادمة. كما سيتم مناقشة بنود اخرى على جدول الاعمال. علما بان هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

## مؤشر سوق الإمارات المالي ينخفض

ابوظبي - «كونا» - انخفض مؤشر العام لسوق الإمارات المالي امس بنسبة 0ر09 في المئة ليغلق على 2925.62 نقطة.

وشهدت القيمة السوقية انخفاضا بقيمة 376.07 مليون درهم لتصل إلى 434.75 مليار درهم وقد تم تداول ما يقارب 204.29 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 215.42 مليون درهم خلال 3055 صفقة.

وبلغ عدد الشركات التي تم تداول اسهمها 50 شركة من اصل 123 مدرجة في الأسواق المالية وحققت اسعار اسهم 14 شركة ارتفاعا في حين انخفضت اسعار اسهم 29 شركة بينما لم يحدث اي تغير على أسعار اسهم باقي الشركات.

وجاء سهم «شركة إعمار العقارية» في المركز الأول من حيث الشركات الأكثر نشاطا حيث تم تداول ما قيمته 47ر81 مليون درهم موزعة على 9ر23 ملايين سهم من خلال 461 صفقة تلاه سهم «بيت التمويل الخليجي» حيث تم تداول ما قيمته 32ر69 مليون درهم موزعة على 64.16 مليون سهم من خلال 491 صفقة.

### وثيقة استراتيجية في اكتوبر المقبل

## قانون خليجي مشترك لـ «التعاونيات» يضبط أسعار السلع

الرياض - «د ب أ»: كشف مسؤول خليجي عن قرب إقرار مشروع مشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي لدعم دور الجمعيات التعاونية بين دول المنطقة وتأطيرها بالأطر القانونية الموحدة بهدف الاستفادة من النظام اقتصاديا.

ونقلت صحيفة «الاقتصادية اونلاين»، أمس، عن عقيل الجاسم رئيس مجلس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل في دول الخليج قوله إن المجلس قد وضع التعاونيات كبند أساسي ثابت على جدول أعماله السنوية الدورية لمناقشتها ووضع الحلول والدعم لها. منوها بانه سيتم في أكتوبر المقبل الوصول إلى قرار بخصوص مشروع الوثيقة الإستراتيجية التعاونية التنموية والقانونية لدول مجلس التعاون.

وأشار الجاسم إلى أن الوثيقة بعد اعتماد المجلس لها ستشكل تحولا نوعيا في مسار التعاونيات وستكون نظاما اقتصاديا داعما للتنمية في ظل اعتماد دول المجلس على اقتصاد السوق.

وأضاف الجاسم أن المجلس قام بإنجاز ثلاث دراسات مهمة في مجال التعاونيات خلال هذا العام ومن أهمها دراسة حول قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون ودراسة حول التعاونيات الخليجية واقعها ومجالاتها ومشكلاتها ومستقبلها.

## «ستاربكس» تطلق صفحتها على موقع الـ «فيس بوك»

أعلنت ستاربكس عن إطلاق صفحتها الرسمية الخاصة بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على موقع الفيس بوك. وتشتهر سلسلة المقاهي الرائدة عالميا بمواقعها الإلكترونية المميزة ، حيث أعدت الآن صفحة مخصصة لزبائنها في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على موقع الفيس بوك في إطار سعيها المستمر لتعزيز التواصل معهم.

وتعليقا على هذا الحدث، تقول رنا شاهين، المدير الإقليمي للاتصالات والمسؤولية الاجتماعية لدى ستاربكس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «في أعقاب نجاح موقع ستاربكس الإلكتروني ثنائي اللغة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي تم إطلاقه منذ عام باللغة الإنجليزية ثم أصبح منذ عدة أشهر باللغتين العربية والإنجليزية، فقد ارتأينا الآن صفحة فيسبوك لتكون بوابة جديدة للتواصل بين ستاربكس وزبائنها في أجواء مرحة وغير رسمية. نشعر باعتزاز كبير لإطلاق هذه الصفحة الجديدة، فهي وسيلة مريحة للتواصل والاطلاع على آخر الأخبار والعروض والمنتجات في كل مكان. ومن خلال صفحة الفيس بوك، نسعى في ستاربكس إلى التواصل المستمر مع الزبائن والاستماع إلى آرائهم وتجاربهم في مقاهينا».

### النمو العالمي كان مدفوعاً من دول آسيا

# «الكويتية - الصينية»: مركز الاقتصاد العالمي يشهد نقلة سريعة نحو اقتصادات الشرق

الاقتصاد العالمي شهد نقلة كبيرة

«كونا» — قال تقرير اقتصادي متخصص ان مركز الاقتصاد العالمي يشهد نقلة سريعة نحو اقتصادات الشرق مضيفا ان النمو العالمي خلال العقد الماضي كان مدفوعا من دول آسيا الناشئة التي لاتزال المصدر الاساسي للنمو.

واوضح تقرير «الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية» الصادر امس ان النقلة السريعة تلك تشير الى تغيرات في هيكلة النظام الاقتصادي العالمي في وقت بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول آسيا «باستثناء» اليابان» 3ر7 في المئة سنويا منذ العام 2000.

وذكر ان نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجموعة «الثلاثة» التي تتضمن الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واليابان بلغ حوالي 5ر1 في المئة سنويا فقط و«نتيجة لذلك انخفضت حصة مجموعة «الثلاثة» من الناتج المحلي الاجمالي العالمي من 8ر71 الى 9ر52 في المئة في الفترة المذكورة بينما تضاعفت حصة آسيا الناشئة من 8ر10 الى 5ر21 في المئة» وجاء هذاالتحول بشكل تدريجي.

وبين انه في ثمانينيات القرن الماضي كانت اقتصادات مجموعة «الثلاثة» تنمو بمتوسط 3ر1 في المئة سنويا وانخفض حجم نموها في التسعينيات الى معدل 2ر5 في المئة ومن ثم انخفض من جديد في العقد الأول من الألفية الجديدة الى 1ر3 في المئة في حين شهدت اقتصادات دول آسيا الناشئة خلافا لهذا التحرك اذ ارتفع نموها من 5ر6 في المئة سنويا في الثمانينيات الى 2ر7 في المئة في التسعينيات ومن ثم الى 5ر7 في المئة في العقد الاول من الألفية الجديدة.

وعن تاثير النمو الاسيوي على دول مجلس التعاون الخليجي اشار تقرير «الكويتية الصينية» الى ان هذه التغيرات طالت مختلف مجالات الاقتصاد بما فيها صادرات الطاقة من الدول الخليجية اذ كانت مجموعة «الثلاثة» منذ اكتشاف النفط اهم الدول المستوردة للنفط الخليجي كما كانت تلك الدول منذ عام 1990 تستورد ما نسبته 45 في المئة من اجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي.

واشار الى انه في تلك الفترة شكلت واردات آسيا من النفط الخليجي ما نسبته 15 في المئة فقط الا انه بعد 23 عاما فقط تغيرت هذه النسب بشكل محوري لتصبح دول مجموعة «الثلاثة» اي الولايات المتحدة واوروبا واليابان تستورد ما نسبته 23 في المئة فقط من اجمالي الصادرات الخليجية وارتفع نصيب دول آسيا الى 43 في المئة من إجمالي الصادرات الخليجية.

وارجع التقرير اسباب هذه التغيرات الى عدة عوامل منها تغير هيكل الاقتصاد العالمي بانتقال اقتصادات كل من الولايات المتحدة واوروبا واليابان تدريجيا الى اقتصادات خدماتية التي هي اقل حساسية تجاه الطاقة بينما اصبحت آسيا موطن القطاع الصناعي في وقت تمثل العامل الثاني بزيادة اعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة المحلية عبر تطوير طرق جديدة لاستخراج الغاز الطبيعي.

ورأى هذا التحول غير مؤقت «اذ ستستمر الصادرات الخليجية بالتوجه شرقا حتى اذا تباطأ النمو الصيني وسيبقى الطلب عاليا من دول «آسيان» التي ستنشط على مستوى الصناعات المتوسطة التي لا تقوم بها الصين».

ولفت الى ان مجلس التعاون الخليجي سيستفيد من الطلب المتنامي على الطاقة من دول آسيا خصوصا عند تباطؤ الاقتصادات الاغنى متوقعا أن تشهد العلاقة بين المنطقتين «دول مجلس التعاون ودول اسيا الناشئة» قوة أكبر ولم تعد تقصر على جهة واحدة فقط.

وقال تقرير «الكويتية الصينية» ان الواردات الآسيوية أصبحت تشكل جزءا أكبر من اجمالي ما يستورده مجلس التعاون الخليجي بنسبة تبلغ 4.37 في المئة مقارنة بالواردات من دول مجموعة «الثلاثة» التي تشكل 5.21 في المئة من اجمالي واردات مجلس التعاون الخليجي حاليا.

ورأى انه على آسيا الناشئة ومجلس التعاون الخليجي ان يعتمدا على بعضهما بشكل كبير ومن شان هذا التكامل أن يشكل فرصا تجارية جديدة مستقبلا ضمن «طريق الحرير الجديد».